

الأوروبية لحقوق الإنسان: اعتقال صالح الشحي يكشف مزاعم الإصلاح في "السعودية"



ليس بعيداً عن البلد الذي يحتلّ المرتبة 168 من التصنيف العالمي لحرية الصحافة وفقاً للترتيب الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود عام 2017، أن يُمارس القمع المطلق تجاه الصحفيين الذين يقومون بدورهم البديهي في توجيه الانتقادات البناءة لمختلف مؤسسات الدولة بغية تحسينها نحو الأفضل، واعتقال الصحفي صالح الشحي في يناير الماضي خير دليل على ذلك.

المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب أصدرت في 8 فبراير 2018 حكماً بالسجن لمدة 5 سنوات تليها 5 سنوات منع سفر ضد الكاتب صالح الشحي، وذلك بفعل انتقاده لمظاهر الفساد في الديوان الملكي التابع بشكل مباشر إلى العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز وولي عهده.

على قناة روتانا خليجية ظهر الشحي لآخر مرة، منتقداً الفساد في الديوان الملكي، حيث تحدّث عن دور المحسوبيات للحصول على أراضٍ شاسعة في موقع استراتيجي شريطة معرفة رئيس الديوان أو أحد الموظفين فيه معرفةً شخصية، وأيضاً نادى بملاحقة مسؤولين كبار اتهمهم "بسرقه مال البلد".

المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ترى أنّ المحاكم في "السعودية" خالية من أبسط شروط المحاكمات العادلة مشيرةً إلى تناقض الحكومة السعودية حيث أنها تقوم بإعتقال صالح الشبحي الذي انتقد فساداً في إحدى الدوائر الرسميّة بالوقت الذي تدّعي فيه الحكومة السعودية الإصلاح ومكافحة الفساد.

المنظمة اعتبرت بأن اعتقال صالح الشبحي يعد انتهاكاً واضحاً للمادة 19 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على: "لكل شخص حقّ التمتّع بحريّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

وتطالب المنظمة الحكومة السعودية بالإفراج الفوري عن الصحفي صالح الشبحي، وإيقاف الإعتقال التعسّفي والمحاكمات الجائرة ضد الذين يمارسون حقوقهم في التعبير بصورة مشروعة، وترى أن ضمان حق الأفراد في التعبير من دون التعرض للملاحقة والمضايقات يعد خطوة نوعية من شأنها أن تثبت ادعاءات الحكومة بالإصلاح ومكافحة الفساد.